أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة (2000-2020)

The impact of the agricultural sector's contribution on the diversification of the Algerian economy: an empirical study using an autoregressive model for the period (2000-2020)

عميروش بوشلاغم	كريمة بوقرة *
جامعة قسنطينة 2 -عبد الحميد مهري، الجزائر. مخبر الاقتصاد وإدارة الأعمال amirouche.bouchelaghem@univ-constantine2.dz	المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف –ميلة -الجزائر. مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة k.bouguerra@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/07	تاريخ القبول: 2022/03/22	تاريخ النشر: 2022/06/02

ملخص

تأتي أهمية هذه الدراسة في محاولة بناء نموذج قياسي لدراسة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2020)، باعتباره قطاعا استراتيجياً للخروج من التبعية الاقتصادية، أين تم التوصل إلى أن هناك تأثير إيجابي وعلاقة طردية بين القطاع الفلاحي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، مع وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بينهما، وأن مساهمة قطاع الفلاحة في إجمالي الناتج الوطني لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب لو أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري، والجهود الاتفاقية والإصلاحية المبذولة على مستواه.

كلمات مفتاحية: قطاع فلاحي، تنويع اقتصادي، اقتصاد جزائري، نموذج أشعة الانحدار الذاتي.

تصنيف JEL: Q01،N5،Q3.

Abstract

This study is an attempt to build a standard model to explore the agricultural sector's contribution on the diversification of the Algerian economy for the period of 2000-2020. The agricultural sector is a strategic branch of the economy that has great potential to break out of the economic dependence. The results show positive impact and relationship between the agricultural sector and GDP in Algeria, with a one-way causal relationship. We also found that the contribution of the agricultural sector to GDP is still far from the required level, if we consider the potential of the Algerian economy and the government's efforts on agreements and reforms.

Keywords: Agricultural Sector, Economic Diversification, Algerian Economy, Autoregressive Model.

JEL Classification: Q01،N5،Q3

* المؤلف المرسل.

مقدمة

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في اقتصاديات الدول لما يحققه هذا القطاع من تلبية للحاجيات الغذائية للمجتمع وما يوفره من امن غذائي، كما يساهم بشكل كبير في الدخل الوطني وبنسب متفاوتة حسب درجة اعتماد الدولة على مواردها الطبيعية، حيث يعتبر قطاع اقتصادي مهم وحساس واستراتيجي لعدة أسباب، فاقتصاديا يعتبر القطاع الأولي الذي يوفر مدخلات القطاع الصناعي والتجاري، واجتماعيا يوفر الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع، ومن جهة أخرى يمكن من خلاله تحقيق الاكتفاء الذاتي وتجنب التبعية الغذائية للخارج، هذه الأخيرة التي يمكن من خلالها التدخل في سيادة الدول وفي اتخاذ القرار كاستعمال الغذاء كوسيلة ضغط عليها. لهذا عملت العديد من الدول على إحاطة القطاع الفلاحي اهتمام خاص مقارنة ببقية القطاعات من خلال وضع سياسات وبرامج لتطويره ومن خلال توفير الدعم اللازم له. الجزائر كغيرها من الدول سعت منذ الاستقلال إلى تطوير القطاع الفلاحي واستغلاله وتعزيز مساهمته في التنمية الشاملة الاقتصاد الوطني من اجل تحقيق الأمن الغذائي والخروج من التبعية الاقتصادية من خلال تطبيق جملة من الإصلاحات والبرامج التنموية التي كانت ولا تزال تواجه التحديات خصوصا في ظل تبعية مداخيل الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، ولكن بعد انهيار أسعار النفط وجدت الدولة نفسها مجبرة على إيجاد مصادر جديدة للدخل ليكون بذلك قطاع الفلاحة احد الخيارات الاستراتيجية المطروحة لتنويع الاقتصادي، هذا الطرح يقودنا غالى الإشكال التالي:

ما أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2020)؟

من أجل الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في توجيه معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات عالية من جهة ومنه تحقيق التنويع الاقتصادي الجزائري،
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للزراعة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2020).

أهداف الدراسة: تتجسد أهداف الدراسة في تسليط الضوء على مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري، مع توضيح أهميته والسياسات المتبعة من خلاله وبيان مدى نجاعتها ودرجة نجاحها في الرفع من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، مع إبراز أن القطاع الزراعي يعتبر من بين القطاعات الاستراتيجية التي يمكن الاعتماد عليها في تنويع حقيبة الدخل الوطني خارج قطاع النفط والرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن بين مختلف

القطاعات الاقتصادية. وقياس درجة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي باعتباره أهم قطاع بديل للقطاع النفطي

منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع محل الدراسة والإشكالية المطروحة، تم التنويع في المناهج المستخدمة وفقا لمتطلبات الدراسة، اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي لعرض الجانب النظري (للقطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي) والوقوف عند درجة مساهمته في الاقتصاد الجزائري، كما تطلبت استخدام المنهج القياسي من خلال محاولة بناء نموذج قياسي لتحديد مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2020).

1. الإطار النظري لمتغيرات الدراسة (القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي)

تعتبر الفلاحة من أهم الأنشطة نظرا لأهميتها ووزنها في اقتصاديات الدول وارتباطها بمختلف القطاعات الأخرى، حيث تساهم بشكل كبير في النمو والتطور الاقتصادي وتعتبر قطاعا استراتيجياً للخروج من التبعية الاقتصادية، ومنه تحقيق التنويع الاقتصادي.

1.1. التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي عملية معقدة وطويلة تتطلب تغييرات هيكلية من خلال فتح قطاعات اقتصادية جديدة غير هيدروكربونية للتنمية (Mishrif & Al Balushi, 2018, p. 4)، حيث اختلف العديد من الاقتصاديين حول إعطاء تعريف دقيق للتنويع وذلك راجع لاختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها، ومن أهم التعاريف نذكر:

- **التنويع الاقتصادي**: هو العملية التي يتم من خلالها التقليل من الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال لمرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهذا يعني بناء اقتصاد محلي سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (Martin, 2013, p. 4)، أي هو تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد الكبير على النفط الغاز الطبيعي، من خلال تطوير الاقتصاد الغير نفطي وصادرات والإيرادات الغير نفطية(Aissaoui, 2009, p. 6) ، والرغبة في تحصيل أكبر مصادر الدخل الرئيسية للبلد. (Cuberesi & Jerzmanowsk, 2009, p. 12)
- **التنويع الاقتصادي**: عملية معقدة وطويلة تتطلب تغييرات هيكلية من خلال فتح قطاعات اقتصادية جديدة غير هيدروكربونية للتنمية مثل الخدمات والتمويل والسياحة أو عن طريق تحويل الاستثمار من قطاع إلى آخر، (Mishrif & Al Balushi,

(2018, p. 4)، فهو عملية تستهدف تقليل المساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية من خلال تنمية القطاعات غير النفطية». (Le-Yin, 2003, p. 7)

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنويع الاقتصادي هو: بأنه عبارة عن سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحقيق مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على قطاع أو منتوج واحد.

2.1 أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد

يعرف القطاع الفلاحي على أنه:" جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني (بوعريوة، 2017، صفحة 3)، وبشكل عام الأعمال التي يتم من خلالها تسخير البيئة والطبيعة من قبل الإنسان لإنتاج مختلف المحاصيل الحيوانية والنباتية (Bouri, 2011, p. 30)، حيث أصبح يكتسي أهمية بالغة على المستوى الاقتصادي وذلك كما يلي:

- يساهم القطاع الفلاحي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها الأفراد كالمنتجات النباتية، الحيوانية سواء من خلال التوسع الراسي في استخدام وسائل حديثة للإنتاج، والتوسع الأفقي من خلال الزيادة في الرقعة الفلاحي، له علاقة ترابطية مع متغيرات التنمية الاقتصادية. (DJAAFRI & ABDELLI, 2019, p. 28)
- يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الموفرة لفرص الشغل ومساهمته في تحقيق التنويع الاقتصادي؛ (مستوي، 2020، صفحة 4)
- يلعب القطاع الفلاحي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يساهم اقتصاديا في توفير مدخلات القطاع الصناعي والتجاري أما اجتماعيا توفير الاحتياجات الغذائية للمجتمع والتي تعتبر من عوامل استقرار المجتمع؛ (شبايكي و بزوزيان، 2018، صفحة 119)
- تساهم الفلاحة والتنمية الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي، الذي أصبح يؤرق الحكومات لما له من أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية؛ (هيشير، 2016، صفحة 02)
- دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الزراعة (العمل، الأرض، ورأس المال) وتشغيلها قصد إنتاج مواد زراعية لسد حاجيات المستهلكين" (غردي، 2012، صفحة 88)

- أصبح للقطاع الزراعة تأثيرات كبيرة على المؤشرات الاقتصادية الضخمة مثل الناتج المحلي الإجمالي وعدد العاملين والصادرات غير النفطية كبيرة، فهو أهم نشاط اقتصادي للدول منذ السنوات الماضية، حيث تعد الزراعة اليوم ا الجزء الأكبر من الاقتصاد الوطني في البلدان النامية، لذلك فإن النمو الاقتصادي والتنمية لهذه البلدان لهما علاقة وثيقة بالتنمية الشاملة لقطاع الزراعة. (Panahia & Dizajib, 2018, p. 124)
- يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في تنويع الصادرات، ومنه تحسين مستوى الميزان التجاري وميزان المدفوعات وكذا تحقيق الإيرادات المالية للبلد؛ (Panahia & Dizajib, 2018, p. 125)
- قطاع الفلاحة من أهم القطاعات الاقتصادية التي بإمكانها توجيه معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات عالية ومنه تحقيق الاستقرار الاقتصادي. (بوخلة و غطاس، 2019، صفحة 32)

2. تحليل وتقييم و اقع مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجز ائري

تمثل الفلاحة القطاع الأهم بالنسبة للاقتصاد في تحقيق الاكتفاء الذاتي لأي دولة، والحرية الاقتصادية والاستقلالية عن باقي الدول، حيث أصبح يحتل الصدارة من ناحية الأهمية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، أين نجد الجزائر أصبحت تولي اهتمام كبير له كبديل استراتيجي هام، وفيما يلي سنعرض مكونات القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري، مع تقييم وتحليل السياسات الفلاحية المنتهجة، وقياس درجة مساهمته في تكوين الدخل الوطني.

1.2 مكونات القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجز ائري:

تمتلك الجزائر مقومات كبيرة في القطاع الفلاحي نظرا لموقعها الاستراتيجي كونها بوابة القارة الإفريقية وقربها من السوق الأوروبية، كما تمتلك أراضي زراعية تقدر بحوالي(42.46) مليون هكتار إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى (8.42) مليون هكتار أي نسبة الاستغلال لا تتعدى 20% من المساحة الكلية الزراعية، إضافة إلى سياسة إصلاح الأراضي التي تبنتها الجزائر في السنوات الأخيرة في الجنوب، ومع ذلك بقي القطاع يعاني من قلة استثمار الأراضي وضعف الإنتاجية. بالإضافة إلى الموارد المائية، ثروة مائية كبيرة متكونة من: (حميداتو، 2019)

- **موارد سطحية:** تتمثل في مياه السدود والمحاجر المائية والأنهار، ويصل حجمها إلى 13.5 مليار م^3، وتتوزع جغرافيا في كامل التراب الوطني.

- **موارد مطرية:** تتراوح الأمطار بين مناطق الهضاب العليا والشمال والجنوب حيث تكون نسبة التساقط في الشمال 92% وفي مناطق الهضاب العليا والجنوب بنسبة 8% ولكنها تجمع وتستخدم في الزراعة.
- **الموارد الجوفية:** تمتلك الجزائر حوالي 7 مليار م^3، تستغل في الزراعة وتتجدد سنويا بمياه الأمطار المتسربة في طبقات الأرض.
- **الموارد البشرية:** تتوفر الجزائر على موارد بشرية كبيرة ولكنها تعاني من النقص في التأهيل العلمي وتخلف في القطاع حيث مازال الفلاحين يعتمدون على الوسائل التقليدية في الزراعة ويعزفون عن استخدام المهندسين الزراعيين ويعتبرونها تكلفة أو عبئ عن الإنتاج الزراعي. (طالبي، 2020، صفحة 565،566)

2.2 السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 :

تعرف السياسات الفلاحية على أنها البرنامج الذي يوضع لتطوير القطاع الزراعي والذي يتضمن مجموعة منتخبة من الوسائل والخطط الزراعية المناسبة التي يتحقق بتنفيذها توفير أكبر قدر من الرفاهية المادية والمعنوية للناس بصورة عامة وللمشتغلين بالزراعة بصورة خاصة، حيث عرف القطاع الفلاحي في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة جملة من الإصلاحات الجذرية واسعة النطاق لم يشهدها القطاع منذ الاستقلال، سواء ما تعلق بالموارد البشرية أو الوسائل المادية والمالية، نذكرها فيما يلي: (جعفري و عدالة، 2018، الصفحات 103-109)

1.2.2 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000- 2004: هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة، ولقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة، حيث تضمن مجموعة من التوجهات الأساسية تتمثل في التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا؛و الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، مع توفير مناصب شغل في القطاع الفلاحي وتحسين مداخيل الفلاحين وظروف معيشتهم، كما تضمن هذا المخطط تسعة برامج فلاحية تنموية منها خمسة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي، وأربعة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل.

2.2.2 سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2008-2014 : جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية منذ 1962، أي" التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل". وقد شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ عام 2008، حيث ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر في أوت 2008. إذ يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتحقيق التنمية المستدامة. ويقوم أساس هذه السياسة على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة في التحسين المستدام للأمن الغذائي؛ التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛ مع مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية. وقد تزامنت سياسة التجديد الفلاحي والريفي مع نهاية البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبداية البرنامج الخماسي (2010-2014)، حيث بلغ نصيب قطاع الفلاحة من هاذين البرنامجين 300 مليار و1000 مليار دينار جزائري على التوالي، أي ما يعادل 7.14%و4.71% على الترتيب. كما ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز: الركيزة الأولى تتمثل في التجديد الريفي، التي تسعى إلى تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف مع تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لتحسين المداخيل، أما الركيزة الثانية فتتمثل في التجديد الفلاحي والتي تعنى بمردود القطاع الفلاحي وضمان مردوديته لتحقيق الأمن الغذائي، أما الركيزة الثالثة المتمثلة في تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية فتقوم على عصرنة مناهج إدارة الفلاحة، وتعزيز البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، إلى غير ذلك من المسائل المرتبطة بالعنصر البشري والعنصر التقني.

3.2.2 مخطط عمل الفلاحة 2015 -2019: يقوم مخطط عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية، تقوم الركيزة الأولى من مخطط عمل الفلاحة 2019، على الزراعة والثروة الحيوانية ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة البيئية في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، وزيادة تطوير صادرات السمك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك، حيث يهدف مخطط عمل الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى: متوسط نمو في القطاع الفلاحي ب 5%؛ قيمة الإنتاج تقدر ب 4300 مليار دينار

جزائري؛ بيئة التشجير بـ 13%؛ تخفيض قيمة الواردات ب 2مليار دولار، وزيادة الصادرات 1.1 مليار دولار؛ ومحاولة الوصول إلى 1500000 منصب شغل.

3.2 تقييم مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري

تختلف مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي من بلد إلى أخر، حيث تتميز الاقتصاديات الإفريقية بفعالية كبيرة في نمو القطاع الزراعي ودرجة مساهمته في النمو الاقتصادي (البنك، 2008)، أين تم التوصل إلى أن نمو القطاع الزراعي له أثار ايجابية في الحد من الفقر في وضع حد للزيادات في أسعار الأغذية وعلى تحسين القدرة الشرائية الذين ينفقون اكبر جزء من أموالهم في توفير الغذاء، كما أثبتت النظرية الحديثة لي ريستو(Rostow) أن التغيرات الجذرية في الإنتاجية الغذائية شرط أساسي لنجاح وتطور الاقتصاديات. (IPC-IG, 2019)، وتعتبر الجزائر من البلدان النامية التي تتمتع ببعض المقومات الطبيعية الهامة في الجانب الفلاحي، حيث تعتمد بكثرة على القطاع الفلاحي في بناء اقتصادها وهذا ما يمكن توضيحه من خلال تحليل درجة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الشكل رقم(01): مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي.

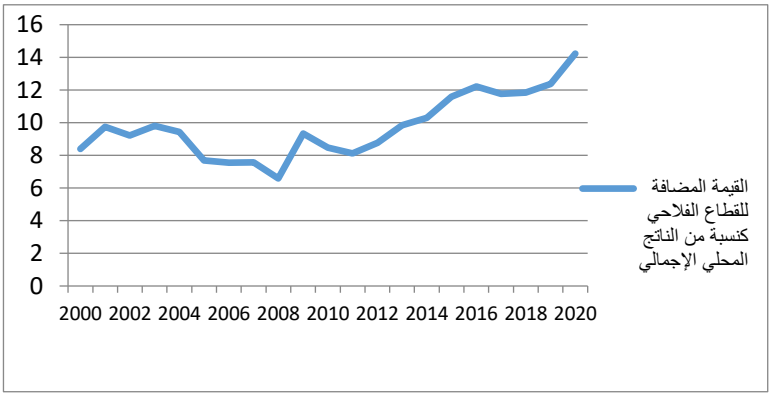

المصدر: من إعدادالباحثين بالاعتماد على: بيانات الجدول رقم(01).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه : أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي عرفت تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض منذ سنة 2000، لكن على العموم يوجد تحسن طفيف بداية من سنة(2003) إلى غاية (2020) إذ بلغت أعلاها عام 2020 حيث قدرت بحوالي 14.23%، يرجع هذا الارتفاع إلى الاهتمام المتزايد بالقطاع الفلاحي من قبل الدولة وهي سنوات

تتوافق مع بداية تنفيذ المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية وسياسة التجديد الفلاحي خلال هذه الفترة من قبل الدولة، وارتفاع في حجم الاستثمارات في هذا القطاع، حيث عرف القطاع الفلاحي الجزائري عدة إصلاحات تعلقت بالوسائل المادية والبشرية والمالية، جاءت بمثابة مخططات وطنية للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2004)، هدفت إلى تنظيم قطاع الفلاحي اقتصاديا لتحقيق التنمية الاقتصادية، ثم أتت سياسة التجديد الفلاحي (2008-2014) لتعزيز الأمن الغذائي على المستوى الوطني وصولا إلى برامج أخرى لتشجيع وإعادة الاعتبار للأراضي الفلاحية ورسم خطط مستقبلية، أي أن هذه الزيادة المستمرة تدل على أن السياسات الزراعية المنتهجة في خلال هذه الفترة بدأت تحقق تقدم لا بأس به وخاصة مخطط عمل الفلاحة للفترة 2015-2019. هذه النتائج التي حققها القطاع الزراعي غير كافية بالنظر إلى الطاقات المسخرة، فبالرغم من وجود عدة هيئات رسمية للإقراض إلا أنه لا يزال التمويل الموجه لهذا القطاع دون المستوى المطلوب ويفتقر للمراقبة، وما زال يشكل عائقا في التنمية الريفية والفلاحية.

3. دراسة القياسية لأثر القطاع الفلاحي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة ما بين (1980-2019)

بعدما قمنا بدراسة نظرية تحليلية تقييميه لواقع القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري، سنحاول في هذا الجزء القيام بدراسة قياسية تبرز لنا أثر القطاع الفلاحي من خلال متغيراته الحيوية (القيمة المضافة، قدرته على خلق مناصب عمل) وأثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2020) وهذا باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي الذي يسمح لنا بالكشف عن التفاعلات الديناميكية بين متغيرات الدراسة.

1.3 تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج:

تحديد متغيرات النموذج يعتبر الخطوة الأولى في تعيين نموذج الدراسة، وبالاعتماد على النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة من الدراسات السابقة عن الموضوع، قمنا بتحديد المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي ونرمز له ب(PIB) والمتغيرات المفسرة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي(**VAA**) والنسبة التشغيل في قطاع الفلاحة (**REC**)، حيث تم صياغة النموذج القياسي الذي يجمع بين هذه المتغيرات خلال الفترة (2000-2020)، وهذا بغية تقرير النموذج التالي:

$$GDP= \alpha+ß_1VAA+ß_2REC+\varepsilon_t$$

والجدول الموالي يوضح بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة ما بين (2000-2020):

الجدول رقم (01): بيانات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة القياسية.

السنوات	القيمة المضافة لقطاع الفلاحي	نسبة العمال في القطاع الفلاحي	نمو الناتج المحلي الإجمالي
2000	-4,60	22,34	3,8
2001	12,80	21,7	3
2002	-1,19	21,72	5,6
2003	19,50	21,73	7,2
2004	5,39	20,10	4,3
2005	2,29	18,54	5,9
2006	8,10	17,05	1,7
2007	2,49	15,61	3,4
2008	-3,80	14,32	2,4
2009	21,10	13,03	1,6
2010	4,90	11,87	3,6
2011	11,59	10,77	2,89
2012	7,20	10,68	3,4
2013	8,20	10,59	2,8
2014	2,50	10,48	3,8
2015	5,99	10,38	3,7
2016	1,80	10,27	3,2
2017	0,60	10,15	1,3
2018	3,50	9,88	1,2
2019	2,69	9,60	0,8
2020	1,60	9,5	-5,48

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: WWW. Data. Albankaldawli. Org/country/Algeria

2.3 اختبار استقراريه متغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة)

يعتبر اختبار الاستقرارية الخطوة الأولى في تحديد النماذج القياسية وهذا من خلال اختبارات جذر الوحدة، والتي من أهمها اختبار اختبار "فيليبس بيرون" الذي سنعتمد على هذا الأخير في دراستنا، حيث يوضح الجدول الموالي نتائج الاختبار:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار الاستقرارية لـ "فليبس بيرون".

المتغيرات	عند المستوى			عند الفرق الأول			عند الفرق الثاني		
	المقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه ومقطع	المقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه ومقطع	المقطع	اتجاه عام ومقطع	بدون اتجاه ومقطع
PIB	0.8502	0.6431	0.3912	0.0010	0.0017	0.0000	-	-	-
VAA	0.0001	0.0000	0.0001	-	-	-	-	-	-
REC	0.7386	0.7777	0.0006	0.4517	0.6449	0.1915	0.0001	0.0203	0.0002

المصدر: من إعدادالباحثين بالاعتماد على برمجية «eviews10».

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الفلاحي مستقرة عند مستوى المعنوية (5%)، أما باقي السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية فهي غير مستقرة في مستوياتها، وبعد القيام بإجراء الفروقات الأولية اتضح أن السلسلة الزمنية للناتج المحلي الإجمالي مستقرة في الفرق الأول، أما بالنسبة للسلسلة الزمنية الخاصة بالعاملين في القطاع الفلاحي استقرت عند الفرق الثاني، ومنه نجد أن متغيرات الدراسة غير مستقرة عند نفس الدرجة.

3.3 اختبار التأخر الزمني: يعتبر من أهم الاختبارات المصاحبة للنماذج القياسية وذلك للتأكد من عدد التأخرات التي تدخل في النموذج، حيث يتم تحديد التأخر الزمني الأمثل بالاعتماد على معيار اكايك(*AIC*) ومعيار سكوارز(*SC*) ومعيار هانان-كوين (*HQ*)، إذ يتم اختبار مدة الإبطاء المثلى التي تحمل قيمة لهذه المعايير والجدول رقم (3) يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (03): درجة تأخير نموذج الـ VAR.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIB REC VAA
Exogenous variables: C
Date: 01/30/22 Time: 19:48
Sample: 1 21
Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-165.1588	NA	4033.951	16.81588	16.96524	16.84504
1	-118.2801	75.00602*	92.83001*	13.02801*	13.62545*	13.14463*

المصدر: من إعدادالباحثين بالاعتماد على برمجية «eviews10».

من خلال الجدول السابق تبين النتائج التأخر الأمثل هو فترة واحدة، لأن جميع الاختبارات تشير إليه، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال وجود علامة النجمة على قيمة الاختبار والتي تمثل أقل قيمة من قيم الاختبار والتي هي القيمة التي تقابل التأخر الزمني الأمثل.

4.3 اختبار السببية: من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة عند التأخر الزمني الأمثل، إذ يوضح هذا الاختبار اتجاه السببية فيما إذا كان باتجاه واحد أو باتجاهين متبادلين أو أن المتغيرين كلاهما مستقلين عن بعضهما البعض، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة.

Null Hypothesis	F-Statistic	Prob.
REC does not Granger Cause PIB	0.64199	0.5411
PIB does not Granger Cause REC	1.13352	0.3497
VAA does not Granger Cause PIB	0.71501	0.5062
PIB does not Granger Cause VAA	0.76578	0.0535
VAA does not Granger Cause REC	0.18380	0.8341
REC does not Granger Cause VAA	0.39130	0.6833

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية «eviews10».

أظهرت نتائج الجدول أعلاه لاختبار السببية لغرانجر وجود علاقة سببية باتجاه واحد من PIB إلى VAA أي أن التغيرات السابقة في معدل الناتج المحلي الإجمالي تفسر التغيرات الحالية في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي عند مستوى المعنوية (5%) ونكتب:

$$PIB \rightarrow VAA$$

5.3 تقدير النموذج: بعد نتائج اختبار الإستقرارية واختبار السببية لغرانجر ونتائج اختبار فترة التأخر النموذج، تم تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي الـVAR، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج الـ VAR.

المتغيرات	المعلمات المقدرة	Prob
GDP(-1)	0.487567	0.37615
VAA(-1)	0.072563	0.07232
REC(-1)	0.180516	0.190716
C	-1.667193	1.83251
R-squared	0.487257	
F-statistic	3.851948	

المصدر: من إعدادالباحثين بالاعتماد على برمجية «eviews10».

بالاعتماد على أن درجة تأخير النموذج p=1، يتم تقدير نموذج كالتالي:

GDP = 0.487567*GDP(-1) + 0.072563*VAA(-1) + 0.180516*REC(-1) - 1.667193

1.5.3التفسير الاقتصادي للنموذج:

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ ما يلي:

- جاءت اشارة مرونة (PIB) موجبة أي أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين الإبطاء لفترة واحدة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (-1) PIB، حيث أن إي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة(t-1) سيؤذي حتما إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة(t)بـ 48.75 %؛
- مرونة (VAA) جاءت بإشارة موجبة أي أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحالي وبين الإبطاء لفترة واحدة لمؤشر القيمة المضافة لقطاع الفلاحي (-1) VAA، حيث أن زيادة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خلال الفترة t-1 بـ 100 % سيؤذي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t بـ 7.25%؛
- مرونةREC جاءت بإشارة موجبة، ما يدل على أن هناك علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحالي وبين الإبطاء لفترة واحدة لمؤشر عدد العاملين في القطاع الفلاحي (-1) REC، حيث أن زيادة عدد العمال في قطاع الزراعة في الفترة t-1 بـ 100 % سيؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t بـ 18.05%.

- إشارة الحد الثابت جاءت سالبة (1.66-)قيمة معدل الناتج المحلي الإجمالي عند انعدام قيمة المتغيرات التفسيرية)؛

2.5.3 التفسير الإحصائي للنموذج:

من خلال الجدول رقم 4 نلاحظ أن:

- قيمة معامل التحديد مقبولة إذ بلغت R^2= 0.4872 وهذا يدل على أن التغير في القيمة المضافة وعدد العمال في قطاع الفلاحة يفسر التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 48.72%، أما الباقي يرجع لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج، أي للنموذج قدرة تفسيرية جيدة، أي أن السياسات الفلاحية المنتهجة في الاقتصاد الجزائري لها أثر على الناتج المحلي ولكن بنسبة ضعيفة، ولكن رغم ذلك يمكن اعتبار أن التركيز على هذا القطاع في تنويع الاقتصاد الجزائري؛
- إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية 5% (F_{CAL} = 3.85194> F_{TAB} = 3.20)، وعليه نقبل الفرضية البديلة، ونرفض فرضية العدم ، بعدم وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

6.3 اختبار إستقرارية النموذج:

للتأكد من استقرارية النموذج المقدر، يتم استخدام اختبار استقرارية نموذج الانحدار الذاتي، والشكل التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الشكل رقم (02): نتائج اختبار إستقرارية النموذج الـ VAR.

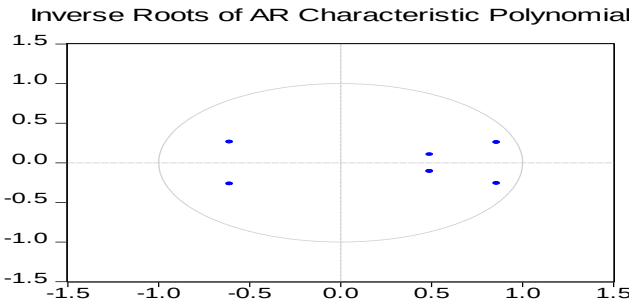

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية «eviews10».

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ إستقرارية النموذج الـ VAR المقدر، حيث أن جميع قيم جذور الوحدة هي أقل من الواحد الصحيح وتقع داخل الدائرة الأحادية.

7.3 اختبارعدم التجانس: يتم إجراء هذا الاختبار للتعرف على وجود تباين متجانس لسلسلة البواقي من عدمه، والجدول التالي يبين نتائج اختبار عدم تجانس التباين للبواقي.

الجدول رقم (06): نتائج اختبارعدم تجانس التباين للبواقي.

Joint test :		
Chi-sq	**df**	**Prob.**
49.22343	36	0.0979

المصدر: من إعدادالباحثين بالاعتماد على برمجية «eviews10».

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الاحتمالية الإحصائية قدرت ب: (0.0979) وهي أكبر من (5%)، ومنه فإننا نقبل الفرضية الصفرية(H_0)، وأن سلسلة البواقي لها تباين متجانس (ثبات تباين البواقي).

8.3 اختبارتجزئة التباين:

يعتبر الهدف من اختبار التباين هو التعرف على نسبة التنبؤ في تباين الخطأ الذي يفسر بالصدمات في المتغير نفسه والمتغيرات الأخرى، (بوالكور و صفوان، 2017، صفحة 200)، حيث سوف سنحاول التعرف على نسبة التغيرات المستقبلية في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي التي تفسر بصدمات التقلبات في (القيمة المضافة لقطاع الفلاحي، وعدد العمال في قطاع الفلاحة)، حيث يبين الجدول الموالي نتائج الاختبار:

الجدول رقم (07): نتائج اختبارتجزئة التباين.

Variance Decomposition of PIB:

Period	S.E.	PIB	REC	VAA
1	2.229565	100.0000	0.000000	0.000000
2	2.414940	89.03620	1.200273	9.763530
3	2.704559	85.26615	2.174735	12.55912
4	2.753970	82.23403	5.295067	12.47090
5	2.801749	79.56257	8.024053	12.41338
6	2.882703	77.07551	10.61760	12.30690
7	2.980262	75.96516	12.08749	11.94735
8	3.075077	74.75524	12.71291	12.53185
9	3.166728	74.41546	12.68439	12.90015
10	3.226951	74.10637	12.45331	13.44032

المصدر: من إعدادالباحثين بالاعتماد على برمجية «eviews10».

يبين الجدول أعلاه نتيجة تجزئة التباين لخطأ التنبؤ الخاص بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لـ 10 فترات للأمام، فكل عمود يقدم لنا نسبة مساهمة كل متغير في تفسير تباين خطأ التنبؤ بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ لمعدل نمو الناتج

المحلي الإجمالي لمدة سنة واحدة قدر بـ 2.22% ثم يزداد مع الزمن ليصل إلى 3.22% في السنة العاشرة.

يتضح كذلك أن الصدمات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تفسير التباين في معدل خطأ التنبؤ نمو الناتج المحلي بنسبة 100% في الأجل القصير ثم تتراجع لتصل إلى نسبة 74.10% في فترة التنبؤ خلال 10 سنوات في المستقبل، وإسهام كل من القيمة المضافة للزراعة، عدد العمال في قطاع الزراعة متزايدا بعدما كان بدون أثر في السنة الأولى وصلت كل منها على التوالي في السنة العاشرة إلى 13.44%، 12.45%.

9.3 دوال الاستجابة الفورية:

إن تحليل دوال الاستجابة هو الكشف عن العلاقات والتغيرات والتفاعلات المفاجئة لمتغيرات الدراسة من خلال تتبع تطورها عبر الزمن، (بن جلول، 2015، صفحة 55)، حيث سنبحث حول أثر حدوث صدمات منفردة في المتغيرات الخارجية، وأثرها على المتغير الداخلي، المتمثل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (08): دوال الاستجابة الفورية لمعدل الناتج المحلي الإجمالي.

Response of PIB: Period	PIB	VAA	REC
1	2.229565	0.000000	0.000000
	(0.36168)	(0.00000)	(0.00000)
2	0.470714	0.705006	0.377316
	(1.02450)	(0.63973)	(0.45403)
3	1.021948	0.538131	0.385669
	(1.04502)	(0.60564)	(0.43650)
4	0.002907	0.087290	0.511944
	(1.22417)	(0.65395)	(0.54546)
5	-0.092643	0.093703	0.498080
	(1.20061)	(0.59705)	(0.43601)
6	-0.399318	-0.294269	0.462740
	(0.95527)	(0.63508)	(0.41741)
7	-0.585012	-0.260949	0.402059
	(0.85687)	(0.51088)	(0.44994)
8	-0.567216	-0.402828	0.300223
	(0.84016)	(0.48212)	(0.55624)
9	-0.627354	-0.366264	0.210572
	(0.93306)	(0.46018)	(0.62781)
10	-0.504333	-0.345769	0.105567
	(1.13945)	(0.53766)	(0.67435)
Response of VAA: Period	PIB	VAA	REC

المصدر: من إعدادالباحثين بالاعتماد على برمجية «eviews10».

من خلال الجدول أعلاه تم استنتاج النتائج التالية:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يستجيب للصدمات غير المتوقعة الحادثة له بشكل سلبي إذ أنها ارتفعت بين السنة الأولى إلى 2.22% لتعرف انخفاضا مستمرا إلى 0.50%؛
- إن حدوث صدمة مفاجئة وبمقدار انحراف معياري واحد لمتغير القيمة المضافة للزراعة سيصحب باستجابة إيجابية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الاستجابة الممتدة على مدى 4 سنوات حيث ستبدي هذه الأخيرة استجابة قدرها 70.5% في السنة الثانية لتصل إلى9.37% في السنة الخامسة، وبعد هذا التراجع وانطلاقا من السنة السادسة يصبح الأثر سلبي وهذا يدل على أن أي تغير مفاجئ في القيمة المضافة لقطاع الزراعة مقداره انحراف معياري واحد يؤثر بشكل سلبي على معدلات الناتج المحلي الاجمالي في المدى والمتوسط والطويل؛
- إن حدوث صدمة مفاجئة وبمقدار انحراف معياري واحد لمعدل عدد العمال في قطاع الزراعة سيصحب باستجابة إيجابية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الاستجابة حيث ستبدي هذه الأخيرة استجابة قدرها 37.73% في السنة الثانية لتصل إلى أقصاها في السنة التاسعة حيث بلغت 21.09% لتنخفض بعدها وتستقر في النهاية في السنة العاشرة عند 10.74%، وهذا يدل على أن أي تغير مفاجئ في معدل عدد العمال في قطاع الزراعة بمقداره انحراف معياري واحد يؤثر بشكل إيجابي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير والمتوسط والطويل.

خاتمة:

عالجت هذه الدراسة تحليل وقياس اثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2020)،أين أصبح من الضروري إعادة النظر في تطبيق استراتيجية تنموية للقطاع الزراعي بما تمتلكه من مقومات طبيعية وبشرية هامة، بالعمل على إصلاحه من اختلالات تصيبه واعتماد تنظيمات زراعية، بالإضافة إلى تخصيص مبالغ مالية هامة لهذا القطاع ضمن برامج التنمية المعتمدة منذ بداية الألفية الحالية المسماة ببرامج الإنعاش الاقتصادي، بما يساعد على تكوين قطاع زراعي حيوي يساهم في النمو والتنمية الاقتصادية والتحرر من التبعية النفطية. حيث توصلت الدراسة أن القطاع الفلاحي هو أهم القطاعات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الوطني، وأن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الجزائري تبقى ضعيفة، لكن رغم ذلك تبقى غير كافية لو أخذنا بعين

الاعتبار الإمكانيات المتاحة التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري، حيث تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها:

- يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الحيوية وتستطيع الجزائر الاعتماد عليه في تحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية النفطية؛
- بالرغم من المقومات والإمكانيات الطبيعية والبشرية الهامة التي تتمتع بها الجزائر، إلا أن إسهامات القطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات يبقى منخفضا جدا، نظرا للعديد من الاختلالات التي يعاني منها القطاع؛
- التغير في القيمة المضافة وعدد العمال في قطاع الفلاحة يفسر التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 48.72%، أي أن السياسات الفلاحية المنتهجة في الاقتصاد الجزائري لها أثر على الناتج المحلي ولكن بنسبة ضعيفة، ولكن رغم ذلك يمكن اعتبار أن التركيز على هذا القطاع في تنويع الاقتصاد الجزائري؛
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين القيمة المضافة للزراعة والناتج المحلي الإجمالي؛
- أكدت نتائج وجود علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وكل من التوظيف والقيمة المضافة للزراعة؛
- الدراسة القياسية على أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع في الاقتصاد الجزائري، أي أن ارتفاع القيمة المضافة للزراعة يؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي(PIB)، وهو ما ينعكس على النمو الاقتصادي للدولة؛
- مما سبق يمكن القول ان التجربة الجزائرية في القطاع الفلاحي لم تحضي بالنجاح رغم المجهودات الجبارة المبذولة لهذا القطاع؛ لا يزال بعيدا عن المستوى المطلوب بالرغم من الجهود الانفاقية والإصلاحية المبذولة على مستواه.

و انطلاقا من هاته النتائج يمكننا طرح بعض التوصيات:

- أهمها ضرورة إعطاء أهمية أكبر لهذا القطاع بتخصيص له نفقات أكبر مرفقة بمجموعة من الإصلاحات والقوانين الزراعية التي تجذب المستثمرين نحو هذا القطاع وتحفزه وتمكنه من استغلال الموارد الطبيعية بفعالية، مع تحديث المستلزمات الضرورية بما يحقق الإنتاجية المطلوبة للقطاع والاقتصاد؛
- وضع آليات توجيه الدعم الحكومي لقطاع الزراعة، حيث يعتبر الاستثمار الزراعي أحد المحددات الأساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي؛

- تشجيع البحث العلمي الزراعي وتثمين القدرات العلمية، فأي استراتيجية زراعية تهدف لتحقيق النمو الاقتصادي تعطى أولوية في مجال البحث التطبيقي؛
- التعمق في الإصلاحات الزراعية المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي ومعالجة المشاكل المتعلقة؛
- اعتماد استراتيجية تنفيذية فعالة ذات رؤى بعيدة المدى لدفع الاقتصاد الوطني إلى التنويع خارج قطاع المحروقات بشكل يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة.

المراجع:

Aissaoui, A. (2009). The Challenges of diversifying Petroleum-Dependant Economies: Algeria in the context of the Middle-East and North-Africa. *Arab Petroleum Investments Corporation, Middle East Economic Survey , 2* (52), 1-34.

Bouri, C. (2011). les politique de développement agricole, le cas de l'Algérie, "impact du PNDA/PNDAR sur le développement économique. Dans *thèse de doctorat.* science de gestion: Université d'Oran.

Cuberesi, D., & Jerzmanowsk, M. (2009). Democracy, Diversification and Growth Reversals. *The Economic Journal , 119* (540), 1243-1587.

DJAAFRI, D., & ABDELLI, I. (2019). the reality of the agricultural sector in Algeria, econometrice study during the period (1990-2014). *journal of economic growth and entrepreneurship , 3* (1), 2710-8511.

IPC-IG. (2019, 5 22). *Agricultural Productivity and Economic Growth: Empirical Analysis on the Contemporary Developing Countries.* Consulté le 10 3, 2021, sur http://www.ipc-undp.org/pressroom/files/ipc263.pdf

Le-Yin, Z. (2003). Worshop on economic diversification. *VNFCCC - Theran* , p. 07.

Martin, H. (2013). Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends. *Kuwait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States* (27).

Mishrif, A., & Al Balushi, Y. (2018). *Economic Diversification in the Gulf Region The Private Sector as an Engine of Growth* (Vol. 1). Cambridge, Library of Congress Control: Gulf Research Centre Cambridge.

Panahia, K., & Dizajib, M. (2018). The Role of the Agricultural Sector in Achieving Economic. *Journal of Economics and Financial Research , 3* (11), 124-132.

احمد التيجاني هيشير. (2016). هيشر احمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* . جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان.

الدولي البنك. (2008). *الزراعة من اجل التنمية*. تقرير عن التنمية في العلم.

الدين بوالكور، و العيد صفوان. (2017). أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980–2016. *مجلة نماء للإقتصاد والتجارة ، 1* (2)، 182-203.

الربيع بوعريوة. (2017). اهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر. *الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الابيض المتوسط* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وهلوم التسيير، الجزائر: جامعة احمد بوقرة بومرداس.

باديس بوخلة، و عبد الغفار غطاس. (31 10, 2019). التقدم التقني من محددات التحول الهيكلي في اقتصاديات الإنتاج الزراعي الجزائر نموذجا. *الملتقى الدولي السابع، حول اقتصاديات الإنتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية* . جامعة حمة لخضر الوادي.

بتال أحمد حسين. (جوان, 2020). *التكامل المشترك وفق ARDL Cointgration مع التطبيق في EVUES* . تاريخ الاسترداد 12 نوفمبر, 2020، من https://www.researchgate.net/publication/341981066_altkaml_almshtrk_wfq_mnhjyt_ardl_m_alttbyq_ARDL_Cointegration_test_in_Eviews

بقاص صافية، محمد ناصر حميداتو. (2019). الصناعة الزراعة كبديل إستراتيجي لإقلاع النمو في الجزائر. *مجلة أبحاث اقتصادية وادارية ، 13* (2)، 303.

جمال جعفري، و العجال عدالة. (2018). مبادرات اصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي -دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015. *مجلة دفاتر اقتصادية* (2)، 98-119.

حفيظ مليكة شبايكي، و فتيحة بزوزيان. (2018). تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر. *مجلة دراسات اقتصادية ، 5* (1)، 118-137.

خالد بن جلول. (2015). محددات الفقر في الجزائر باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة 1980-2014. *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية ، 1* (1)، 41-60.

عادل مستوي. (2020). نمذجة العلاقة بين الناتج الفلاحي والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة(2000-2018). *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale ، 14* (3)، 1-15.

محمد غردي. (2012). القطاع الزراعي واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة. *اطروحة دطتوراه في العلوم الاقتصادية* . جامعة الجزائر3.

وداد طالبي. (2020). دور القطاع الفلاحي في تقليل التنعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري (دراسة للفترة 2000-2018). *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية* ، الصفحات 565-566.